# الباب الثالث

## خطورة جرائم الفساد

obeikandl.com

obeikandl.com

# تمهيد

إن جرائم الفساد ليست حديثة العهد في المجتمعات العربية فهي موجودة منذ القديم ولكنها دائمة التطور، أي أن مفهوم الفساد ما زال مفتوحاً ينتقل من مرحلة إلى أخرى بمرور الزمن. وهذه الجرائم تشكل خطراً فادحاً يتمثل فيما يلي:

❖❖❖❖

## الفصل الأول
## تقويض اقتصاد الدولة

إن أخطر الآثار التي تترتب على جرائم الفساد هي تقويض اقتصاد الدولة، وإعاقة التنمية إذ لا تنمية مع تفشي الفساد.

فالفساد يتسبب في تعطيل فرص إقامة المشاريع الإنتاجية، لأن لهف أموال الدولة وتهريبها للبنوك الأجنبية يحول دون استثمارها داخل الدولة، مما يعيق التنمية إذ إن الأموال التي يتم الحصول عليها بطرق غير مشروعة يتم إخراجها خارج البلاد، لأن استثمارها داخل الدولة يفضح جرائم الفساد التي تحصلت هذه الأموال من ارتكابها، والتي يحرص الفاسدون على إخفائها بتهريبها للخارج.

ولأن الفساد يحول دون تدفق المعونات الخارجية، لأن الدول المانحة لا تقدم على تقديم المعونات للدول التي ينتشر فيها الفساد مما يحول دون مساهمة هذه المعونات وتوظيفها في تنمية اقتصاد الدولة.

ولأن الفساد يجعل ثروات الدولة تذهب إلى جيوب حفنة من المسؤولين الفاسدين، بدلاً من أن تتوجه إلى تنمية الاقتصاد، وإقامة المشاريع، وخدمة الشعب، وتحقيق معدلات تنمية مرتفعة.

ولأن الفساد يتسبب في بعثرة أموال الدولة بشراء آليات وأجهزة ومعدات مصانع غير صالحة يتم شراؤها لغاية واحدة هي الحصول على العمولة أو فرق السعر دون الاهتمام بمدى جودتها وكفاءتها، فيتم الشراء بسعرين وتحسب على الميزانية بسعر أعلى

ويذهب الفرق للمسؤولين عن الشراء الفاسدين.

والفساد يعرقل سياسة الدولة الاقتصادية فيؤدي إلى ضعف التقدم الاقتصادي، لأن الدافع الذي يدفع مرتكبي جرائم الفساد هو تحقيق الربح غير المشروع إضراراً بالاقتصاد القومي.

ولأن الفاسدين المسؤولين في الدولة كثيراً ما يطلبون من أصحاب المشاريع الاستثمارية جزءاً من عوائد استثماراتهم كشرط لمنحهم الموافقات المطلوبة لهذه المشاريع، مما يؤدي لتخفيض النمو الاقتصادي، وقد يتم تخفيض النمو الاقتصادي بسبب انخفاض الإيرادات الضريبية التي ينشأ عن رشوة مقدري الضرائب.

فإذا فرض أن مشروعاً اقتصادياً تقدمت إحدى الشركات لإقامته بكلفة مائة مليون دينار ولنفرض أن الشركة مالكة المشروع قامت بدفع (٢٠%) رشوة للمسؤولين للحصول على التسهيلات اللازمة لإقامة المشروع فإن ذلك يعني أن كلفة المشروع بلغت (١٢٠) مليوناً والفساد استطاع أن يبدد خمس قيمة المشروع لتذهب إلى جيوب المسؤولين الفاسدين الأمر الذي ينعكس على مدى نجاح المشروع في المستقبل ويؤدي إلى تعثره.

والفساد يقضي على فرص الاستثمار، لأن المستثمرين لا يقبلون على توظيف أموالهم في بيئة فاسدة، حيث تقف أساليب الرشوة واقتضاء العمولات من المشاريع الاستثمارية عقبة أمامها.

فالمستثمرون الدوليون حساسون إزاء الفساد الذي أصبح يتصدر الواجهة السياسية في الدولة فهذا الفساد يجعل الإدارات التي تسيطر على مقاليد الحكم غير محتملة وغير كفؤة مما يخلق الصعوبات أمام المستثمرين.

فتحقيق التنمية الاقتصادية لا يمكن أن يتم بمعزل عن الحركة المتوازنة لمواجهة التحديات التي تفرزها مشاكل البعد الاجتماعي للتنمية فلا يمكن مواجهة هذه التحديات إذا كانت المشاريع الاقتصادية في الدولة لا تدار بالكفاءة المطلوبة.

وعائدات أرباحها تتسرب إلى جيوب المسؤولين الفاسدين بأساليب ملتوية[1].

---

(١) جاء في تقرير البنك الدولي (يضر الفساد بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويمنع الاستثمار ويعيق التنمية ويحفز على -

إن انعدام الشفافية يؤدي دوراً فاعلاً في إعاقة الاستثمار وانعدام الشفافية يتم إذا كانت التشريعات التي تنظم الاستثمار تتسم بالغموض والتعقيد، والرجعية، وهي تكون كذلك من أجل خدمة مراكز القوى وقوى الفساد التي تحتكر تفسير القانون وتطبيقه وفقاً لهواها.

إن عدالة التشريعات تؤدي إلى ترسيخ مبادئ الشفافية، فالتشريعات غير العادلة تهدر حقوق الأفراد وتعطل مشاريع الاستثمار، وتزيد الظلم في المجتمع.

إن البيانات التي تصدرها الحكومة للقضاء على الفساد لا تعدو أن تكون نوعاً من الضجيج العالي الذي لا يخفي حقائق الأمور، ولا يمكن أن تؤدي لجلب الاستثمارات، لأننا في عصر يمكن فيه لأي إنسان أن يكتشف أدق الأسرار، وإطلاق البيانات الدعائية أسلوب في العمل السياسي مرفوض، لأنه يدل على التناقض، فرجال الدولة يعيشون باطنياً بشكل معين ولكنهم نتيجة ظروف معينة يتصرفون في الظاهر بوسائل ليست لهم القدرة على استيعابها.

فمشاكل الدولة أكبر من القدرات العقلية لمن يتولون في بعض الحالات المسؤولية السياسية.

لذلك يتوجب القضاء على الفساد بكل قوة وليس بالشعارات العامة والبيانات الرسمية التي لا تقيد شيئاً.

ولا يمكن القضاء على الفساد بمرور الزمن، فالزمن لا يستطيع وحده أن يغير شيئاً وهو ليس المعيار الحقيقي في المعادلة.

❖❖❖❖

إن تقويض الفساد لاقتصاد الدولة يرتبط بالتطور الديمقراطي. فطالما أن هذا التطور غائب فإن الفساد يبقى مسيطراً، والانهيار الاقتصادي مستمراً.

---

=

عدم المساواة ويقود الاستقرار الاقتصادي والمالي وهو كذلك يقلل من فاعلية الإدارة العامة ويشوه قرارات المصروفات العامة ويحول مسار الموارد ضد حاجات قطاعات أساسية كالصحة والتعليم والسكن اللائق كما يؤدي الفساد إلى تفويض القانون وعدم فاعليته ويضر بسمعه الدول ويقلص من جاذبيتها الاقتصادية).
راجع كتاب عناصر بناء نظام النزاهة الوطني المرجع السابق ص٢٧.

# الفصل الثاني
# تَخْرِيبُ الضَّمِيرِ الْقَوْمِيِّ

يؤدي الخضم المتلاطم من جرائم الفساد التي تنتشر في كافة مرافق الدولة ومؤسساتها إلى تمزيق نسيج المجتمع، وإلى تقطيع روابط الولاء والانتماء، وإلى تدمير القيم لدى أفراد الشعب، وإلى قتل روح الشعب التي عجز الاستعمار عن تدميرها خلال سنوات طويلة من السيطرة والقهر، وإلى تخريب الضمير القومي.

فعندما يصبح الفساد (عقيدة عامة)؛ فإنه يهز القيم، ويمزق الروابط، ويرسخ عدم المشروعية ويقضي على موازين الحق والخير، ويكرس الانحراف، والنهب قاعدة من قواعد (الحكم) وأسلوباً من أساليب التعامل في كافة مناحي الحياة.

إن هدم وتخريب الضمير القومي يصب لحساب القوى المعادية التي تستفيد كثيراً من هذا التخريب.

ولا شك أن البنى الاجتماعية الاقتصادية، والسياسية التي تتغذى على العصبية والولاءات الاجتماعية الضيقة، في غيبة مؤسسات المجتمع المدني الحديثة، وفي انتشار التضييق على الحريات العامة، وخلل أنظمة الحكم تشكل بيئة خصبة لانتشار الفساد وهدم القيم.

❖❖❖❖

# الفصل الثالث
# هَدْمُ مُؤَسَّسَاتِ الدَّوْلَةِ

إن الفساد يؤدي لهدم مؤسسات الدولة، وتحللها، وانهيارها، لأنه يستنزف أموالها التي تذهب إلى جيوب الفاسدين.

فالنظام الذي لا يرى في القضاء على الفساد إلا ترديد شعارات لا قيمة لها ولا تمثل إلا تقهقراً لا يفضي إلا إلى المزيد من الاستعصاء والفوضى في الداخل. إن النظام الذي لا يستوعب خطورة هذه الجرائم ولا توقظه هزاتها الارتدادية من السبات الطويل، سيظل

منكمشاً على نفسه غير قادر على النهوض والتحديث، إن وجود حالة الفساد في مؤسسات الدولة يكشف عن عمق الهاوية التي سقطت فيها هذه المؤسسات وكان لهذا السقوط أثران:

**الأول:** تحويل مؤسسات الدولة لتكون أداة لخدمة الفاسدين وتحقيق مصالحهم، وبذلك تفقد هذه المؤسسات وظيفتها التي أنشئت من أجلها لخدمة الصالح العام.

**الثاني:** بروز الفساد كأحد مكونات الصورة القومية للدولة إذ عندما تصبح كافة مؤسسات الدولة فاسدة فإن الفساد يكون هو الصورة العامة التي تطبع الدولة بأسرها بالفساد.

إن التحولات الدولية المتسارعة والمصالح المتنامية في سياسة الدولة أفرزت جميعاً معطيات مهمة لابد من التعامل معها وإدراك لأبعادها ووعي موضوعي لتناغمها، ومن أهم هذه المعطيات أن الفساد يشكل آفة العصر، وأن الكفاح من أجل دولة حرة متطورة لابد أن يمر بداية من محاربة الفساد، ومن خلال منظور وطني تنموي شامل تتلاقى فيه ضرورات التحزب السياسي بمقتضيات الإصلاح الاقتصادي الذي يجابه الفساد ويقضي على رموزه وأعوانه.

فالكفاح من أجل الإصلاح شاق، فالإصلاح يجب أن يتم بأسلوب (السرعات المتعددة) ولا يجب أن يتم بطيئاً. الإصلاح البطيئ لا يفيد شيئاً لأن قوى الفساد قادرة وشريرة، فإذا لم يتم القضاء عليها دفعة واحدة ستبقى تتوالد وتنتشر.

❖❖❖❖

# الفصل الرابع
# انهيار الشرعية

إن انتشار الفساد يؤدي إلى انهيار الشرعية في الدولة. فالمحافظة على سيادة القانون تقتضي معاقبة المفسدين مهما كانت مواقعهم، لا تمييز بين كبير وصغير. وإذا كانت القوانين لا تطبق على كافة الأشخاص بنفس المستوى، ولا تصل بأحكامها لكبار اللصوص والمرتشين، ولا تطبق إلا على الضعفاء، فإن ذلك يعني انهيار الشرعية في الدولة.

إن الآثار المدمرة للفساد لا تتوقف على عدد اللصوص ومقدار سرقاتهم بقدر ما

تتوقف على نوعية هؤلاء اللصوص ونوعية ما يسرقونه، فليست السرقات التي تقوض بناء المجتمع وتهز أركانه هي سرقات النشالين، وسارقي الدنانير، وإنما هي سرقات كبار رجال الدولة الذين يستغلون سلطاتهم في الحصول على العمولات الضخمة من العطاءات التي تبلغ قيمتها الملايين لقاء قضاء مصالح التجار والسماسرة غير المشروعة.

إن الفاسدين يحتلون مناصب عالية في الدولة. وهذا ما يجعل الوصول إليهم عسيراً لأنهم يملكون القدرة والمال ويشكلون مراكز قوى تكون بمنأى عن القانون.

وأصبح كثير من الوزراء والمسؤولين يتمتعون بمزايا لا يملكونها لا بموجب الدستور ولا القانون.

إن الخضوع لأنظمة الحكم التي ترتبط بشخصية وطبيعة الفرد ومعاونيه الأشاوس، الذين يتربعون على كراسي الحكم إلى الأبد يجعل مقدرات الدولة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية والأمنية بيد هذه الفئة المستبدة الغارقة في الفساد.

ومن المؤسف أن هذه الفئة الفاسدة لا تخضع لحكم القانون بحجة (حماية النظام)، فهي ترى أن نظام الحكم يجب أن يكون متسانداً، وأن محاكمة رجاله يؤدي إلى تفككه، وهي حجة فاسدة.

لأن النظام القوي لا يخشى محاكمة الفاسدين ومعاقبتهم، والنظام الفاسد هو وحده الذي يحمي الفاسدين.

فإذا لم يتم احتواء الفساد ومكافحته بجدية، فإنه سينتشر وينمو حتى يقضي على شرعية الدولة.

فشرعية الدولة تستمد من الشفافية وتطبيقها لمبدأ سيادة القانون، فإذا كانت الحكومة تصدر قراراتها بعد وزنها بالمال فإنها تكون حكومة فاسدة فاقدة الشرعية.

إن الكشف عن الفساد ومواطنه وتعرية الفاسدين الذين يدافعون عنه هو قضية وطنية تصب في مصلحة التطور الاجتماعي، وصيانة المال العام.

فمحاسبة الفاسدين يوطد دعائم القانون، ويثبت أركان الشرعية في الدولة، ويحمي مؤسسات العدالة من الامتهان.

إن تطبيق مبدأ سيادة القانون في الدولة يقضي على الفساد فيها؛ لأن هذا المبدأ

يمثل أهم المعاقل القانونية التي تحمي المجتمع من السلبيات التي تنشأ عن عدم الشعور بالمسؤولية، فكل هذه السلبيات تتنافى مع مبدأ سيادة القانون، وتطبيق هذا المبدأ يتطلب معاقبة جرائم الفساد فلا يستطيع أحد أن يعيث فساداً في المجتمع دون أن يجد العقاب الملائم لما فعل، فسلطان القانون يمتد إلى جميع أفراد المجتمع الأقوياء والضعفاء على حد سواء. إن مبدأ (سيادة القانون) هو المؤسسة التي تضع كافة الضوابط التي تضمن بسط القانون في المجتمع وتخليص المجتمع من جميع العناصر المعوقة لتطوره ودفعه إلى الأمام، والضمان الحقيقي لمبدأ سيادة القانون هو في الرقابة القضائية، ومؤدى ذلك أن يكون للقضاء سلطة كاملة على نشاط السلطتين التنفيذية والتشريعية. فقرارات السلطة التنفيذية تكون خاضعة للطعن أمام القضاء الإداري، كما تكون القوانين التي تصدرها السلطة التشريعية خاضعة للفحص من قبل السلطة القضائية التي لها أن تقرر دستورية القانون، وهذه الرقابة أصبحت أمراً مقرراً في كافة الدول الديمقراطية.

وإذن فإن السلطة القضائية هي التي تجعل القانون محترماً في المجتمع عن طريق القرارات التي تصدرها.

فإذا كان هذا المبدأ لا وجود له فإن الفساد في الدولة يكون عاماً وقوياً.

ومن مقتضى مبدأ سيادة القانون أنه يجب أن لا يكون للقانون مضمون ينتقص من حقوق الإنسان، إذ لا يكفي للقول بوجوب تقرير مبدأ سيادة القانون أن يخضع الحكام والمحكومين للقانون مهما كان هذا القانون مستبداً وظالماً، بل يجب أن يتضمن القانون النصوص التي تحمي حريات الأفراد وصيانة حقوقهم وأن يتضمن الدستور في الدولة المبادئ الكاملة للحقوق والحياة الفردية، وأن يقرر احترامها وعدم جواز المساس بها من أية سلطة من السلطات وخاصة تلك الحقوق والحريات التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي يعتبر مرشداً للدول لصياغة دساتيرها وتشريعاتها على أساسه وأهم ما جاء فيه من حقوق الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم الدستورية الثابتة.

إن النص على هذه الحقوق في الدستور من شأنه أن يعصمها من الاعتداء والامتهان، حتى من قبل سلطة التشريع تحت ستار التنظيم. أما الحقوق والحريات التي ينص الدستور على كفالتها ضمن القانون فيجب أن يبين الدستور حدوداً دقيقة لتنظيم القانون لها حتى لا

يستطيع المشرع أن يتجاوزها وبالتالي أن يقوم بمسخها والاعتداء عليها.

يجب أن يكون لمبدأ سيادة القانون دور إيجابي بالمحافظة على القيم الإنسانية وتدعيمها، ولذلك كان مبدأ سيادة القانون يناهض بطبيعته اعتبار القانون مجرد أداة في المجتمع ليست له قيمة في ذاته.

فالتنظيم القانوني في المجتمع يجب أن يعبر عن تطلعاته. وقيمه العليا ومثله الاجتماعية السامية.

ومن هنا كان التنظيم القانوني في المجتمع الذي يؤدي إهدار حقوق الفرد، وانتهاك حريات المواطن لا يمكن أن يحقق مبدأ (سيادة القانون).

فلا يمكن أن يتوافر هذا المبدأ مثلاً في مجتمع يحرم فيه المتهم من حقه في الدفاع، أولاً يتقيد فيه بمبدأ شرعية الجريمة والعقوبة، أو يحرم المتهم فيه من درجات التقاضي والتظلم من الأحكام.

ولذلك كان من شأن هذا المبدأ أن يحطم السيطرة الشريرة للظلم والاستبداد والأنانية الفردية، ويحمي تطلع المجتمع إلى الأمام ويهتم بالبناء الجديد أكثر من اهتمامه بالأنقاض التي تداعت ويخلص المجتمع من ركام الأفكار البالية.

ومبدأ سيادة القانون علامة من علامات الدول المتحضرة، فالدولة العصرية التي تأخذ بأسباب القوة والحياة الحرة الكريمة والتي تستجيب لروح العصر هي دولة القانون، فإذا كانت الدولة لا تخضع للقانون وتتخذ قراراتها دون وجود قواعد قانونية موضوعية مقدماً تحدد حقوق الأفراد، وتعين وسائل تحقيق الأهداف الإدارية، فإنها تكون غير شرعية تقوم على الفوضى والإرهاب وهي بالتالي غير جديرة بالاحترام في المجتمع الدولي؛ لأن السيطرة التي تقوم على البطش والإرهاب لا تصلح لقيام نظام مستقر، ولأن الدولة التي تضع نفسها فوق القانون وتتصرف في معاملتها للأفراد دون الالتزام بأحكام القانون هي دولة بوليسية تسير في اتجاه معاكس لاتجاه التاريخ.

ومبدأ سيادة القانون هو عاصم من الحكم البوليسي، ومن الانحراف في استعمال السلطة لأنه يؤدي إلى احترام مبدأ الشرعية وإقامة سياج للدفاع عن حقوق الأفراد ورد

المظالم عنهم.

ومبدأ سيادة القانون هو قفزة حضارية تشكل محوراً من محاور بناء الدولة الحديثة، ودخول عصر الديمقراطية.

## الفصل الخامس
## أزدياد الفقر

عندما تكون أجهزة التنفيذ (فاسدة) لا يمكن نجاح أي عمل؛ ففي مناخ (الفساد) ليس هناك حافز حقيقي للإنتاج أو الإبداع.

وعند انتشار الفساد يتم شل الإنتاج بكل فعالياته، وتتسع خريطة الفقر لتبتلع مزيداً من شرائح المجتمع؛ لأن نهب أموال الشعب يزيد إفقار الشعب ويحرمه من استثمار هذه الأموال لمصلحته.

كما أن توجه الحكام الفاسدين إلى إقامة المشاريع التي لا صلة لها بحاجات الشعب الضرورية كالغذاء، والإسكان، والصحة، والتعليم، يترتب عليه بقاء الشعب متخلفاً ويزداد فقراً، كما أن إحالة العطاءات على أقل المتعاقدين كفاءة بسبب الحصول على الرشوة من شأنه تقديم أعمال غير كاملة أو سريعة الخراب فتزيد المعاناة.

وعندما يعوق الفساد التنمية لا تتمكن الدول من مواجهة متطلبات المجتمع، والاحتياجات الفعلية للشعب وضغط القدرة على تمويل مشاريع التنمية يفكك مفاصل الاقتصاد، ويزيد الفقر والاضطراب.

لذلك كان القضاء على الفساد هو من أبرز التحديات التي تجابه المجتمع، وتشكل محوراً من محاور بناء الدولة الحديثة القادرة على العمل الجدي والعطاء والإنتاج.

ورفع الدعم عن بعض المواد التموينية إذا كان بهدف رفع معدلات التنمية فإنه في بعض الحالات يتعارض مع المصلحة القومية إذ يخلق الاضطرابات ويثير الفقراء.

ولكن الخطورة الأكبر هي أن توصيات صندوق النقد إلى الدول الدائنة وإلى البنك الدولي لمنح القروض التصحيحية مكنته من وضع اقتصاديات الدول النامية ومنها الأردن

تحت وصايته حتى يحصل بذلك على حق إملاء القرارات على هذه الدول.

وهو يقوم بجمع المعلومات عن الأوضاع المالية والاقتصادية للدولة المدينة بطريقة (من الباب إلى الباب) في مختلف الوزارات والمؤسسات ولا يمتنع عليه دخول أي مكتب، فعمله تمشيطي، وهذا يدل على أن عمل الصندوق ليس فقط تقديم المساعدة للبنك الدولي لتقديم القروض بل يتجاوز ذلك بكثير، إذ يضع كافة مقدرات الدولة تحت السيطرة التامة للدول الدائنة وهذا يعني الوقوع في التبعية الاقتصادية، وهو الذي يشكل خطراً حقيقياً على النظام وعلى مستقبل الدولة.

ثم إن هذه السياسة لا تقترب من الاستثمار المباشر لحفز القطاع الخاص الوطني للقيام بالتنمية. إن حلول صندوق النقد الدولي التي يقدمها للدول المدينة هي فقط الحلول التي تؤمن أهدافه الإستراتيجية وأهم هذه الأهداف إحكام سيطرة الدول الكبرى ذات النفوذ المالي الضخم داخل الصندوق على الدول النامية الفقيرة لتظل تدور في فلك سياستها الاقتصادية، وبرامج الإصلاح الاقتصادي التي يقدمها الصندوق هدفها الحقيقي هو إخضاع الدول الفقيرة لسيطرة تلك الدول ذات النفوذ في الصندوق دون مراعاة لمصلحة الدول المدينة.

وقد أدت هذه البرامج في كثير من الدول إلى سقوطها في هاوية الفقر، وعلى سبيل المثال السودان، وتونس، والمغرب، والمكسيك وفضلاً عن القلاقل التي تمت في هذه الدول.

فعندما يطالب الصندوق برفع الأسعار فكان يتوجب معرفة ما إذا كان مستوى الدخول يحتمل مستوى الأسعار العالمية. لذلك كانت كثير من الدول المدينة ترفض التدخل المباشر لصندوق النقد الدولي في شؤونها الخاصة وتقوم هي بنفسها عمل البرامج التصحيحية لاقتصادها.

إن سياسة الصندوق وبرامجه التصحيحية وأهمها رفع الأسعار لم تحد من مشكلة المديونية بل إنها زادت من حجمها وخطورتها إن رفع الأسعار يستهدف حسب سياسة الصندوق إلى القدرة على تسديد الديون ويستهدف الحصول على قروض، والقروض تذهب إلى المشاريع الاستهلاكية، وغير المنتجة، والتي لا تفيد شيئاً، والتي تتيح المجال لقبض العمولات وإلى نشر الفساد.

إن محاربة الفساد بكافة صوره هو الاعتبار لكل المعاني الصحيحة والحضارية للمجتمع.

فالفساد كان نتيجة طبيعية لخصخصة الدولة بأسرها لحساب مراكز القوى وجعلها إرثاً للأبناء، ونتيجة لاحتكار الحكمة والمعرفة فكان مسلسل الفشل على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية هو النتيجة الطبيعية لهذه السياسات.

إن وضع الحكومة الاقتصاد الوطني وقوة الدولة فوق منحدر بالغ الوعورة أدى إلى التدهور فلا شيء نما بين يديها إلا الديون والتضخم، والمقاهي، والظلم الاجتماعي، وما عدا ذلك فقد تآكل وتضاءل.

تآكل الإنتاج الوطني.

وتآكلت الثروة الوطنية.

وتآكلت الثروة البشرية.

وتآكلت المعونة الدولية.

ويزداد الفساد قوة كلما تقوم الحكومة برفع الأسعار للمحروقات، والمواد التموينية، فهذا الرفع يزيد الفقراء فقراً، ويزيد الأغنياء غنى وفساداً.

لقد كان رفع الأسعار موضع جدل الفكر السياسي منذ عشرات السنين وكان موضع معاناة وتجارب في كثير من دول العالم.

ولقد أخذت المعاناة لدى الشعوب تتعمق وتتمدد نتيجة لتدخل صندوق النقد الدولي مع الحكومات الدولية المدينة وضغطه عليها لرفع الأسعار ورفع القيود المفروضة على الواردات من الخارج.

وقد اتخذ الصندوق من الأردن موقفاً حازماً يلزمه تعويم الأسعار للمواد الغذائية بما فيها القمح والمحروقات.

باعتبار أن هذا التعويم يرتبط ارتباطاً مباشراً بإعادة جدولة المديونية، وتقديم القروض للأردن وإن الحكومات الأردنية كانت تؤكد لصندوق النقد الدولي في خطابات النواب التزامها الأكيد بتنفيذ إجراءات التعويم وبالتزامها برفع أسعار المحروقات.

فالقرار إذن يرفع الدعم، ورفع الأسعار لم يكن قراراً وطنياً وإنما كان قراراً مفروضاً.

والاستجابة لضغط صندوق النقد الدولي لم يكن يصب في مصلحة الأردن دائماً لأنه

لا يؤدي إلى زوال العجز في الميزانية والحصول على القروض.

إن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ناديهما في باريس يمثلون مصلحة الدائنين وهذه المصلحة هي اختبار السياسات التي تهدف إلى خلق ما تراه هيكلاً مناسباً للاقتصاد الذي يمكن أن يحقق زيادة معدل التنمية حتى لو تعارضت هذه السياسات مع المصلحة القومية.

❖❖❖❖

# الفصل السادس
# عدم الاستقرار

إن ظاهرة الفساد أصبحت أحد الملامح الرئيسية لعدم الاستقرار، إذ كثيراً ما تتجمع عوامل السخط على الحكام الفاسدين إلى درجة الانفجار الذي يولد الثورة، فأهم العوامل التي تدفع الشعوب للثورة على حكامها هي انتشار الفساد وعدم قدرة الحكومة على ضربه.

فالاستقرار في المجتمع بحاجة إلى دولة القانون القادرة على تطبيق مبادئ الشفافية، ومحاربة الفساد ووضع الضوابط لمواجهة الاختلال أو الانحراف والمشاركة في التغيير لتعبر عن متطلبات التطور وعن نبض الجماهير.

فمحاربة الفساد تحتاج إلى حكم قوي؛ فإذا كان الحكم عاجزاً عن إجراء أي تغيير شامل يفتح أمام الدولة آفاق الإصلاح ويدفع بها إلى طريق التقدم فلا يمكن أن يتحقق الاستقرار.

وإذا كانت طبيعة الأنظمة الحاكمة في الدول العربية أنها تحدث بالضرورة ارتباطاً بين السلطة والثروة بحيث يتم توظيف السلطة لتراكم الثروة مما يؤدي إلى الفساد، فإن خطر الفساد وعجز الحكومات عن مقاومته بسبب اتساع دائرته وقوة الفاسدين يزعزع استقرار الدولة وأمنها.

إن الاستقرار السياسي لا يمكن أن يتحقق بوجود التحلل من الالتزامات القومية وسيطرة الفساد وحكم اللصوص وفقدان سيطرة القانون فنهب المال العام هو نتيجة للتفريط في مقدرات البلاد ومصالحها دون اكتراث أو خشية حساب ونتيجة الاستهتار

المصحوب بالخفة في اتخاذ القرارات.

والدولة التي يشيع فيها الفساد ينعدم فيها الاستقرار لأن الحكم الذي لا تخضع فيه المقادير العليا للسلطة للاعتبارات الدستورية ومبدأ سيادة القانون هو حكم مثير للقلق، يعطي مؤشراً على انعدام تماسك واستقرار المجتمع ويعطي رسالة بالغة السوء والخطورة على مستقبل الدولة.

❖❖❖❖

## الفصل السابع
## الظُّلْمُ الاجْتِمَاعِيُّ

إن الفساد يصاحبه ظلم اجتماعي لأنه يؤدي إلى سلب أموال الدولة وانخفاض التنمية ويترتب على ذلك تصاعد البطالة وارتفاع الأسعار، فيزداد حرمان الجزء الأكبر من الشعب الذي أصبح تحت خط الفقر من قوته اليومي.

ويزداد الظلم الاجتماعي عندما تقدم الحكومة على القيام بمشاريع وهمية لا علاقة لها بالحاجات الحقيقية للشعب، فلا تؤدي هذه المشاريع لرفع المستوى الاقتصادي بل تزيد من حدة الفقر والتخلف.

إن جذور الفساد استفحلت وازداد أثرها الاجتماعي والنفسي في المجتمع، ومخاطر هذا الانتشار وأضراره على التوازن النفسي للأجيال الجديدة التي تعاني من غياب الأمل في تحسين الأوضاع والقضاء على الفساد أدت إلى إسقاط ما بقي من احترام لقيم الكفاءة الشخصية والنزاهة، والحياد والمساواة لصالح أشد صور القيم رداءة.

❖❖❖❖

## الفصل الثامن
## عَرقَلَةُ التَّطَوُّرِ الدِّيمُقْرَاطِيِّ

الفساد يعرقل التطور الديمقراطي إذ إنه يجعل المسؤولين غير قادري السيطرة على مرؤوسيهم، ونتيجة لذلك يتم عرقلة المعاملات، وضياع مصالح الناس، وفقدان سلطة

الدولة، وإضعاف مؤسساتها وقدرتها على التطور؛ فعندما تصبح مؤسسات الدولة مرتعاً للصوص لا يمكن أن يكون هناك قدرة على تأسيس نظام ديمقراطي، إن الحكم الديمقراطي هو ضرورة اجتماعية سياسية وفي مرحلة البناء هو شرط لنجاح كل المؤسسات ولإعادة بناء الإنسان الحر وتأكيد كرامته وإحداث التغييرات التي تلبي مطالب الشعب ولا يمكن أن يتم ذلك إذا كان الحكم فاسداً.

فحيث ينتشر الفساد تكون الهياكل الإدارية والسياسية هشة تمتلئ بالموظفين الذين يمدون أيديهم لقبض الرشاوي لتسهيل المعاملات، طالما أن هذه الهياكل تفتقر إلى الشرعية القانونية، وإلى الرقابة الحازمة.

فالحكم الفاسد يبقى عاجزاً عن مواجهة التحديات، ومواكبة التحولات العالمية الكبرى المتسارعة الخطى في كل ميدان، فاستمرار الفساد وقيامه يغلق الطريق أمام التحول الديمقراطي.

والحكم الفاسد ينشأ عن الاستبداد وعدم احترام القانون لا يجد من يردعه أو يحدد حركته في الاستيلاء على المال العام وفتح الأبواب لعوامل الضعف الاجتماعي.

وفي ظل مثل هذا الحكم لا يمكن الحديث عن الديمقراطية؛ فإفلات الفاسدين والمجرمين من العقاب يضعف حكم القانون ويجعل المبدأ الديمقراطي غير قابل للتطبيق.

إن دخول عصر الديمقراطية وهو عصر جديد عامٌ له قسماته المغايرة بحكم تغير ملامح الزمان.

وهو عصر يقوم على إقامة حكم المجموع الذي يعطيه شرعية مستمدة من مؤسسات واعية ومجلس نواب يمثل الشعب، يمتلك بحكم التفويض أن يقتحم جسور المشكلات، ويواجه كافة التحديات.

والديمقراطية هي أبرز وأعظم إنجاز للأنظمة السياسية في العصر الحديث خلقت واقعاً جديداً وطنياً وإقليمياً بكل مفاهيمه له أبعاده السياسية والجغرافية والاقتصادية. هذه الظاهرة أثارت جدلاً وتبايناً في وجهات النظر.

وهي حتمية قاد إليها تطور الانفجارات السياسية الهائلة في مختلف دول العالم.

تجعل المسؤولين تحت القانون، ليس أحد فوق القانون سواء كان وزيراً أو صغيراً.

إن الديمقراطية لا يمكن أن تحقق أهدافها وفاعليتها إذا طغى الفاسدون على المؤسسات الحكومية.

وطغت السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وعطلت أعمالها لتحول دون فرض رقابة على أداء الحكومة.

في ظل الحكم الديمقراطي تتضاءل فرص الفساد بسبب الضوابط التي يقيمها من نقد، ومحاسبة ومسؤولية، بينما في الأنظمة غير الديمقراطية تكون المحاسبة والمسؤولية مسألة مزاجية يسمح بها الحاكم أو لا يسمح وفقاً لما يراه. والحكم الديمقراطي يؤدي إلى التمسك الشديد بكافة القوانين والأنظمة الموضوعية والالتزام بتطبيقها، كما أنه يضع رقابة شعبية على تصرفات المسؤولين ومحاسبتهم عن أي انحراف فتكون سلطة كل مسؤول في موضعها الصحيح فلا يتم إلا العمل المدروس والذي يستهدف المصلحة العامة.

والديمقراطية تتيح المجال للتغيير فحركة التغيير من الوضع الراهن إلى الوضع الأحسن لا تتم في المجتمعات غير الديمقراطية التي تلغي حرية الفكر وتضع القيود على كل شيء.

❖❖❖❖

# الفصل التاسع
## إعاقة الإصلاح

الفساد يعيق الإصلاح في الدولة ويقف عقبة أمام التطور؛ لأن الفاسدين يحتلون مراكز المسؤولية في الدولة، وليس من مصلحتهم تحقيق أي إصلاح لأن الإصلاح يقضي على الفساد ويقضي على نفوذهم ومصالحهم.

فالفساد يمثل حالة الخلل التي تسود المجتمع الذي يعاني من الإحباط وفقدان الأمل في التقدم ويحول دون التغيير.

وهو يؤدي إلى احتقان يصل في مدى ما يحمله من غضب إلى الوقوف بحدة أمام أي إصلاح.

ويؤدي إلى تكريس العشائرية، والشللية في الدولة، وهذه التكتلات تحول دون أي



obeikandl.com

إصلاح سياسي أو اقتصادي في الدولة للمحافظة على مكتسباتها.

والفساد يغيب الإرادة الشعبية المستقلة التي تكون منحازة للإصلاح وفي غياب هذه الإرادة لا يمكن تحقيق أي إصلاح.

والفساد يجعل المسؤولين في الدولة يقومون على اقتسام الغنائم وليس على نشر الرخاء وإقامة دعائم القانون، فيستغلون السلطة لزيادة أرباحهم واقتناص الفرص، بدلاً من الارتقاء بمؤسسات الدولة.

والفساد يؤدي إلى تعطيل قرارات الإصلاح فيشلها ويحول دون صدورها ودون تنفيذها إذا صدرت. وإذا كانت هذه القرارات تتعلق بمشاريع اقتصادية وتنموية فإن الفساد يجعل هذه المشاريع باهظة التكلفة لتحقيق أرباحٍ أكبر للمسؤولين الفاسدين مما يؤدي لخسارة هذه المشاريع مستقبلاً وإفلاسها. إن حركة الإصلاح لا يمكن أن تتفاعل داخل المجتمع إلا إذا تم القضاء على الفساد المتراكم وإزاحة القيود والأثقال التي تحول دون تطور المجتمع وانطلاقه.

وتمت مواجهة التحديات وتعميق الوحدة الوطنية وبناء المجتمع على أسس صلبة من النزاهة وترسيخ الحكم الصالح والتمكين لقواعد الديمقراطية وتأكيد حتميتها في التقدم.

والدولة التي لا تلحق بالتطور والتغييرات التي حدثت في العالم تبقى في حالة من العراء ليس فيها ما يقيها رياح التغيير وأعاصير الصدمات المتلاحقة.

❖❖❖❖

# الفصل العاشر
# خلخلة البنيان الاجتماعي

إن تراكم الفساد ومظاهر القلقلة التي تنشأ عنه يؤدي إلى خلخلة البنيان الاجتماعي في الدولة، بسبب مخاطر تداخل المصالح الخاصة مع المصالح العامة، وازدياد الهوة بين طبقات المجتمع، وازدياد فقر الطبقات الدنيا وبؤسها، لأن اختراق الفساد بنية النظام السياسي الاجتماعي في ظل الديمقراطية الغائبة وفي مواجهة نظام حكم مستبد يهز قواعد هذا البنيان وينسفها من جذورها. فخلل البنيان الاجتماعي لا يعود سببه إلى شيخوخة

وهرم السلطة، وإنما إلى الفساد الذي ينتشر في المجتمع ويكشف انعدام الرؤية السياسية لدى المسؤولين، وانعدام التخطيط وضعف البصيرة التي تحول دون الإصلاح، وتفقد البنيان الاجتماعي قوته وتماسكه.

فالفساد يضعف قدرة الحكومة على إقامة بنيان اجتماعي متماسك لما ينشأ عنه من اضطرابات اجتماعية، وتدهور في إقامة الخدمات وإخلال بالمساواة بين الناس عندما تقوم الخدمات على أساس المحاباة وليس على أساس الجدارة.

❖❖❖❖

obeikandl.com